



Sana'a : .....  
No. : .....

قطاع الرقابة على البنوك  
Banking Supervision Sector

صنعاء في : ٢٤/٣/٢٠٢١  
الرقم :

## تعيم رقم (42) موجه إلى كافة شركات ومؤسسات الصرافة المرخصة

المحترمون

الأخوة / شركات ومؤسسات الصرافة

تحية طيبة وبعد،

### الموضوع / التعاقد مع المحاسب القانوني

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، ونظراً لطلبات شركات الصرافة المقدمة للبنك المركزي بشأن التعاقد مع مكاتب فردية بدلاً من التعاقد مع شركات مراجعة لتدقيق ومراجعة حساباتها، ولكن المكاتب الفردية والشركات المرخص لها من قبل وزارة الصناعة والتجارة بمزاولة مهنة المراجعة والتدقير لا يتناسب مع العدد الحالي للصرافين المرخص لهم من قبل البنك المركزي، مما تطلب الأمر تحديد ضوابط واضحة لطبيعة التعاقد مع المحاسب القانوني دون الإخلال بالأحكام الواردة في المنشور رقم (4) لسنة 2018م الصادر عن البنك المركزي بشأن تعين المحاسب القانوني ومهامه على نشاط وأعمال الصرافة، باستثناء ما جاء في هذا التعيم، يتوجب الالتزام بما يلي:

- 1- يجوز لشركات الصرافة المشغلة لخدمة شبكة الحالات المالية تعين شركة محاسبية لتدقيق ومراجعة حساباتها قد سبق لها ممارسة مهنة المراجعة والتدقير لمدة ثمان سنوات دون انقطاع، أو تعين مكتب مراجعة فردي؛ شريطة مزاولته مهنة المراجعة والتدقير لمدة لا تقل عن عشر سنوات دون انقطاع، بموجب إفادة رسمية صادرة عن وزارة الصناعة والتجارة تؤكد ممارسة أعمال التدقير والمراجعة خلال تلك الفترة.
- 2- بالنسبة لشركات الصرافة غير المشغلة لخدمة شبكة الحالات المالية فيتعين عليها التعاقد مع شركة أو مكتب فردي لتدقيق ومراجعة حساباتها شريطة ممارسة الشركة أو المكتب الفردي لأعمال التدقير والمراجعة لمدة ست سنوات دون انقطاع بموجب إفادة رسمية صادرة عن وزارة الصناعة والتجارة تثبت ممارسة أعمال التدقير والمراجعة خلال تلك الفترة.
- 3- يجب على منشآت الصرافة التي تمارس نشاطها في عواصم المحافظات تعين محاسب قانوني لتدقيق ومراجعة حساباتها؛ شريطة أن قد سبق له مزاولة مهنة المراجعة والتدقير لمدة لا تقل عن أربع سنوات دون انقطاع؛ بموجب مذكرة رسمية صادرة عن وزارة الصناعة والتجارة تثبت ممارسة أعمال التدقير والمراجعة خلال تلك الفترة.
- 4- بالنسبة لمنشآت الصرافة التي تزاول نشاطها في المناطق النائية والبعيدة أو المناطق التي مازالت فيها المواجهات العسكرية مستمرة مع مرتزقة العدوان،

CENTER BANK OF YEMEN

HEAD OFFICE  
Sana'a



Sana'a : .....  
No. : .....

قطاع الرقابة على البنوك  
Banking Supervision Sector

البنك المركزي اليمني  
المركز الرئيسي  
صنعاء

صنعاء في : ٢٤/٠١/٢٤  
الرقم : ٣٣٣

فإن متطلب المحاسب القانوني لتلك المنشآت يخضع لرأي وكيل قطاع الرقابة على البنوك المستند إلى حجم النشاط.

5- تحدد فترة تعاقد شركة/منشأة الصرافة مع المحاسب القانوني (مكتب فردي/شركة مراجعة) بثلاث سنوات فقط على أن يبدأ احتساب الفترة من العام 2019م.

6- فيما يتعلق بسنوات مزاولة المحاسب القانوني لمهنة المراجعة والتدقيق، يتم مراعاة سنوات المزاولة لمكاتب المراجعة التي كانت تمثل فروعًا تابعة لشركات مراجعة دولية خارجية ثم انفصلت عنها لانسحاب الشركات الخارجية مؤخرًا؛ بسبب ظروف الحرب التي تشهدها البلاد.

مرسل للتنفيذ،،،

سامي علي السيااغي  
وكيل قطاع الرقابة على البنوك

نسخة مع التحية:-

لأlix / محافظ البنك المركزي.

لأlix / نائب محافظ البنك المركزي.

لأlix / رئيس جمعية الصرافين